الأنباء
الثلاثاء 28 فبراير 2017

«غلوبل»: أعلى من متوسط دول الخليج وأستراليا وأميركا

14,3 ألف دولار نصيب الطالب الكويتي من الإنفاق الحكومي على التعليم

جودة التعليم في الكويت متدنية نسبياً وتصنيفها في مراتب متأخرة

قال تقرير صادر عن بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) حول قطاع التعليم في الكويت: ان توفير خدمة تعليمية عالية الجودة يعتبر من مسؤوليات الحكومة، ففي عامي 2014ـ2015، بلغ عدد المدارس الحكومية ومعاهد التعليم الديني نحو 62,2٪ من إجمالي عدد المدارس، في حين شكلت المدارس الخاصة نسبة 37,8٪ المتبقية. وخلال الأعوام القليلة الماضية، شهد الانفاق الحكومي على قطاع التعليم نموا متسارعا، مع استمرار تركيز القيادة على أهمية دور التعليم في توفير التوظيف المستدام للشعب الكويتي وإمدادهم بالتدريب اللازم للتنافس في السوق العالمي. وشهد الانفاق الحكومي نموا سنويا بمعدل متوسط بلغت نسبته 14,4٪ خلال الأربعة سنوات السابقة للعام 2014ـ2015، وشكل 15٪ من إجمالي الانفاق الحكومي. وفيما تبدو هذه النسبة أقل من متوسط دول الخليج البالغ 17,5٪، إلا ان الإنفاق لكل طالب في الكويت يتخطى متوسط دول الخليج، أي انه يتم إنفاق نحو 14,300 دولار للطالب مقابل 11 الف دولار للطالب في دول الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن إنفاق الكويت للطالب الواحد يتخطى متوسط إنفاق دول الخليج الاقتصادي والتنمية البالغ 9 آلاف دولار للطالب، كما يتخطى متوسط إنفاق استراليا والولايات المتحدة البالغ 12 الف دولار للطالب. واشار التقرير الى ان الكويت رفعت مساهمتها نحو قطاع التعليم بمعدل سنوي مركب 14,8٪ للفترة ما بين الأعوام 2010 و2014 وبلغت حصة قطاع التعليم نسبة 15٪ من إجمالي موازنة العام 2015.

ووفقا للاستطلاع الأسبوعي الذي أجرته جريدة عرب تايمز من خلال موقعها الإلكتروني خلال شهر فبراير 2016، يشعر أغلبية الكويتيين بأن المصاريف المدرسية تعد باهظة مقارنة بجودة التعليم والمرافق المتوافرة. وضمن الذين تم استطلاع رأيهم، أشارت نسبة 41٪ إلى أن ارتفاع المصاريف المدرسية يعد العائق الأكبر أمام تعليم أطفالهم في الكويت. في حين اشارت نسبة 13٪ ممن تم استطلاع رأيهم إلى أن جودة التعليم الكويتي دون مستوى التعليم في الغرب، حيث شعرت هذه المجموعة بصعوبة توافر تعليم ذي جودة عالية وبسعر مناسب في الكويت. كما يرى نحو 18٪ من المشاركين أن المدارس الخاصة الكويتية تركز على تعظيم أرباحها من خلال توظيف موظفين غير مؤهلين، في حين شعرت نسبة 9٪ من المشاركين بأن تدني رواتب المعلمين في بعض المدارس الخاصة قد دفع بهم نحو تدني مستوياتهم في العمل، واللجوء إلى إعطاء الدروس الخصوصية لتعويض ذلك، في حين شعر نحو 20٪ بقصور الدولة في توفير تعليم عال للوافدين، إلا انه بالنظر إلى نسبة الطالب إلى المعلم (للتعليم الابتدائي) فإن معدل الكويت (8,8) يعد أحسن كثيرا من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 12,3 طالبا لكل معلم، بل انها الأدنى في الواقع باعتبار ان معدل دول مجلس التعاون الخليجي يعد أفضل مقارنة بالعالم الذي يصل معدله إلى 23,8 ومعدل 25,7 للدول النامية و14,3 بالنسبة للدول المتقدمة.

وقال التقرير انه لمعالجة مشكلة تدني مستوى جودة التعليم، يتطلب الأمر تشكيل هيئة تخضع لإشراف رئيس مجلس الوزراء للتأكد من الالتزام بالجودة. ويتوجب أن تقوم الهيئة بالتعاون مع خبراء عالميين في مجال التعليم بإقامة ورش عمل ودورات تدريبية عالمية للتعليم الجامعي والدراسات العليا والتعليم الفني والديني. وسوف يحتاج المعلمين تدريب مستمر إلى جانب إدخال التكنولوجيا الحديثة في التعليم، حيث لا ترتقي جودة التعليم في الكويت إلى مستوى أقرانها في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تأهيل الموظفين وصياغة المناهج. ووفقا للبيانات الصادرة عن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية للعام 2016ـ2017.

وبين التقرير ان هناك فرصا مغرية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت على تشجيع المشاركة المحلية والأجنبية للاستثمار في البنية التحتية للدولة وفي مرافقها التعليمية والصحية. وقامت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة التربية بدعوة الشركات للمشاركة في مشروع تطوير المدارس بنظام الشراكة.

صرح أكبر مدن جامعية بـ580 مليون دولار

ذكر تقرير «غلوبل» ان الحكومة تخطط لتطوير قطاع التعليم من خلال بناء الجامعات بأعلى المعايير العالمية وتشجيع التعليم العالي. فعلى سبيل المثال، حازت الشركة الصينية للهندسة الإنشائية فرع الشرق الأوسط عقدا بقيمة 580 مليون دولار في يونيو 2016 لبناء مدينة صباح السالم الجامعية التابعة للحكومة الكويتية. وسيتم إنشاء هذا الصرح كإحدى كبرى المدن الجامعية على مستوى العالم، إلى جانب احتوائه على مرافق تعليمية بأعلى المعايير العالمية. وسيتضمن المشروع سبعة مبان فريدة التصميم، وستقوم الشركة الصينية للهندسة الانشائية بتصميم وإدارة وصيانة المباني الاكاديمية المساندة للمشروع.

فرص للصناديق العقارية للبناء والتأجير

قال تقرير «غلوبل» انه نرى توافر فرص أمام الصناديق العقارية لبناء المدارس وتأجيرها للمؤسسات المشغلة في الكويت بما يوفر المزايا التالية: يمكن للصندوق تحصيل عوائد بنسبة 10,0٪ من التكاليف الرأسمالية للمدرسة، من وجهة نظر المدرسة، من الممكن الانتقال فورا إلى موقع جديد بدون تكبد مصاريف رأسمالية مرتفعة، قد يكون هذا الأمر نافعا خاصة إذا طالبت الحكومة بانتقال المدارس إلى مناطق اقل ازدحاما في المستقبل.

ارتفاع تكاليف بناء المدارس

أكد تقرير «غلوبل» ان ارتفاع تكاليف البناء المتعلق بإقامة المباني الدراسية يمثل أحد العوائق الرئيسية التي تواجه قطاع التعليم في الكويت. حيث يعد بناء مدرسة جديدة مهمة تتطلب رأسمال كبير، كما ان الحصول على قطعة أرض يعتبر من أهم عناصر التكلفة. وفي خضم المناخ الاستثماري العالمي السائد حاليا، من الصعب الحصول على تمويل لمشروعات جديدة. وعلى الرغم من توفير البنوك لقروض للمساهمين في هذا القطاع، إلا ان تلك التسهيلات تتوافر فقط لمن لديهم سجلات حافلة بالإنجازات.

سيطرة الحكومة على ارتفاع المصاريف

أفاد تقرير «غلوبل» بان قيام وزارة التربية بفرض لوائح للحد من رفع المصاريف يمثل عائقا آخر أمام الشركات الخاصة. حيث يخضع رفع رسوم المدارس الخاصة لموافقة الجهات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة التربية في نوفمبر 2015 بإيقاف ملفات 200 مدرسة بدعوى انتهاكها لنظم الوزارة. وتمثلت الانتهاكات في الأغلب في الزيادة غير القانونية للرسوم الدراسية وعدم دفع الأجور المقررة للمعلمين. ووفقا للقانون، لا يمكن رفع الرسوم إلا بنسبة لا تتعدى 3٪ كل 3 سنوات.

المدارس الخاصة تتفوق على الحكومية

بين التقرير ان هناك ارتفاعا بالتحاق الطلبة بالمدارس الخاصة في الكويت بمعدل سنوي مركب بنسبة 5,4٪ مقابل 0,9٪ للمدارس الحكومية خلال الفترة ما بين 2010 و2015. ويشير ذلك إلى التحول نحو المدارس الخاصة سعيا وراء جودة أفضل للتعليم، كما نتوقع أن ينمو القطاع الخاص بنسبة 4,0٪ خلال الفترة ما بين 3 و5 أعوام المقبلة، بما يعني إضافة 10,000 – 11,000 طالب سنويا. ولخدمة هذا الارتفاع في عدد الطلاب، ستتولد فرص لافتتاح 6 إلى 7 مدارس بقدرة استيعابية تصل إلى 1,500 طالب سنويا.

ارتفاع أسعار وقود الطائرات 25٪.. وتباطؤ الطلب على السفر

«ألافكو»: تراجع أرباح شركات الطيران إلى 30 مليار دولار خلال 2017

أشار تقرير صادر عن شركة «ألافكو» حول الاقتصاد العالمي وسوق الطيران إلى أن النمو في حركة السفر العالمية سيتباطأ قليلا خلال العام 2017 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار وقود الطائرات، حيث ستتراجع حوافز الطلب على السفر التي كانت ناتجة خلال العامين الماضيين عن تدني أسعار الوقود وبالتالي تدني أسعار تذاكر السفر. بالرغم من ذلك، ستبقى معدلات حركة المسافرين ضمن المتوسط التاريخي، حيث من المرجح أن يساعد التحسن المتوقع في الاقتصاد العالمي خلال العام 2017 من تخفيف أثر ارتفاع أسعار الوقود. هذا وقد تتراجع أرباح شركات الطيران عن المستويات القياسية التي حققتها خلال العامين الماضيين متأثرة بارتفاع التكاليف التشغيلية، إلا أن من المتوقع أن يبقى الأداء المالي لشركات الطيران قويا جدا مقارنة بالمعايير التاريخية.

وأشار التقرير الى ارتفاع أرباح شركات الطيران إلى مستويات قياسية خلال السنتين الماضيتين، من المتوقع أن تسجل الأرباح تراجعا في العام 2017. ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي أن يبلغ مجموع أرباح شركات الطيران في العالم 30 مليار دولار هذا العام، مقارنة بأعلى مستوى له على الإطلاق والذي بلغ 36 مليار دولار في عام 2016. وسوف ينتج تراجع الأرباح بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع فاتورة الوقود. وبالرغم من التوقعات بشأن تراجع الربحية خلال العام المقبل، إلا أن الأداء المالي لشركات الطيران سيبقى قويا مقارنة بالمعايير التاريخية.

وتوقع التقرير أن يشهد الاقتصاد العالمي تحسنا على مدى السنتين القادمتين، بعد أن سجل معدلات نمو متواضعة في العام الماضي. وتفيد توقعات صندوق النقد الدولي بأن النشاط الاقتصادي العالمي سيتسارع ليصل إلى 3,4٪ في عام 2017 و3,6٪ في عام 2018، مقارنة بمعدل 3,1٪ في العام الماضي.

ومن المتوقع أن تستعيد اقتصادات الدول المتقدمة عافيتها على خلفية السياسات المالية التحفيزية المتوقعة في الولايات المتحدة. فإن تهيؤ الإدارة الأميركية الجديدة لتبني سياسة اقتصادية توسعية سوف يوفر دفعة قوية للاقتصاد الأميركي على مدى السنتين القادمتين، في حين يتوقع الاقتصاديون تباطؤ اقتصادات منطقة اليورو والمملكة المتحدة تحت وطأة الشعور بعدم اليقين على الصعيدين السياسي والاقتصادي في أعقاب «بريكست» وما ستكون عليها نتائج الانتخابات في عدد من الدول الأوروبية.

تقليص الإنتاج

واشار التقرير الى تحسن أسعار النفط خلال العام الماضي ليرتفع سعر البرميل إلى ما فوق 50 دولارا بحلول نهاية 2016. فقد وصل سعر خام برنت في شهر ديسمبر الماضي إلى أعلى مستوى له منذ عام ونصف، كما واصل سعر النفط ارتفاعه في أوائل عام 2017 ليصل إلى 55 دولارا للبرميل في شهر يناير. ولكن على الرغم من تحسن أسعار النفط على مدى السنة الماضية ككل، بلغ متوسط سعر برنت 44 دولارا للعام 2016، وهو أدنى متوسط سنوي منذ عام 2004. وتتوقع وكالة الطاقة أن يستعيد سعر برميل النفط الخام عافيته جزئيا ليصل متوسط سعره 54 دولارا للبرميل في العام 2017. بالاضافة الى ذلك فقد ارتفعت أسعار وقود الطائرات لتواكب حركة أسعار النفط. ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (أياتا) أن يبلغ متوسط أسعار وقود الطائرات 65 دولارا للبرميل خلال عام 2017، مرتفعا بذلك بنسبة 25٪ عن مستواه خلال العام الماضي. بالرغم من ذلك، تتوقع «أياتا» أن ترتفع فاتورة وقود شركات الطيران بنسبة 4٪ فقط، مشيرة إلى أن أثر ارتفاع أسعار الوقود يقل نتيجة استراتيجية التحوط التي تنتهجها شركات الطيران بالنسبة لوقود الطائرات.

ومن المتوقع أن يستمر التباطؤ في نمو حركة السفر العالمية خلال العام 2017، إلا أن هذا النمو سيبقى ضمن متوسط المعدلات التي ظلت سائدة على مدى العقد الماضي. بعد تراجع نمو حركة المسافرين إلى مستوى 5,9٪ في عام 2016، من المتوقع أن تشهد حركة السفر الجوي مزيدا من التباطؤ ليصل معدل نموها إلى 5,1٪ خلال السنة الحالية، إلا أنه سوف يبقى قريبا من متوسط المعدل التاريخي على مدى السنوات العشر الماضية والذي بلغ 5,3٪. ويشير الاتحاد الدولي للنقل الجوي (أياتا) إلى أن تباطؤ الطلب على السفر الجوي سوف ينتج عن تراجع الحوافز المتمثلة بتدني أسعار الوقود وأسعار تذاكر السفر واتخاذها مسارا عكسيا. ومع ذلك، ينبغي للتحسن المتوقع في الاقتصاد العالمي خلال العام 2017 أن يخفف من أثر ارتفاع أسعار الوقود.

ويتوقع أن يشمل تباطؤ نمو حركة السفر الجوي معظم مناطق العالم خلال العام 2017. إلا أن ستشهد كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية تحسنا متواضعا يعكس تعافي حركة السفر التي تأثرت بالهجمات الإرهابية في أوروبا خلال العام الماضي بالإضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في أميركا اللاتينية. ومن المتوقع أن تلجأ شركات الطيران في معظم المناطق حول العالم للحد من زيادة سعتها الركابية خلال عام 2017 لمواجهة تباطؤ الطلب على السفر، الأمر الذي سيساعد على تحسين العوائد.

تحسن الاقتصاد العالمي يحد من تباطؤ حركة السفر

«أياتا»: 4٪ ارتفاع فاتورة وقود شركات الطيران

الشركات النفطية الكويتية والإماراتية قد تنجذب أيضاً للطرح بالمستقبل

هكذا سينعكس طرح «أرامكو» على البورصات بالخليج

لندن ـ العربية.نت: تترقب الأوساط الاقتصادية والتجارية في مختلف أنحاء العالم الطرح العام الأولي الذي تعتزم شركة «أرامكو» السعودية إجراءه لبيع ما نسبته 5٪ من أسهمها، ومن ثم إدراج أسهم الشركة للتداول في الأسواق.

ويأتي هذا الطرح في الوقت الذي تسود فيه التوقعات بأن يحدث هذا التحول الكبير في القطاع النفطي السعودي طفرة في أسواق الأسهم وفي الأصول النفطية وطريقة التعامل معها في كل دول الخليج، وليس فقط في المملكة.

ومن المفترض أن تبدأ «أرامكو» إجراءات طرح 5٪ من أسهمها للبيع أمام كبار المستثمرين في السعودية والعالم خلال الشهور المقبلة، حيث سيؤدي الادراج إلى نشوء أكبر صندوق للاستثمارات السيادية في الكون ويتوقع أن يزيد حجمه عن تريليوني دولار.

فضلا عن أن شركة «أرامكو» ستصبح أضخم شركة مدرجة في الأسواق بالعالم، وستتفوق في حجمها على عملاق التكنولوجيا الأميركي «أبل» التي تزيد قيمتها السوقية حاليا على 700 مليار دولار. وفي الوقت الذي تشكل فيه «أرامكو» أكبر شركة نفط في العالم فان لدى كل من الكويت والإمارات وقطر أصولا نفطية وشركات مماثلة.

ونقلت وسائل إعلام غربية عن وزير الاقتصاد اللبناني الأسبق ناصر السعيدي قوله إن الطرح العام الأولي لشركة «أرامكو» السعودية قد يشجع دول الخليج الأخرى على أن تقوم بادراج أصولها النفطية»، مشيرا إلى أنه على الشركة السعودية أن توضح كيف ستقوم بفصل موجوداتها ومطلوباتها عن الدولة.

وأضاف السعيدي: «العديد من الدول في منطقة الخليج سوف تتبع السعودية، وأعتقد أن الإمارات والكويت قد ينجذبان إلى هذا الأمر، حيث ناقشنا كثيرا في السابق إمكانية إدراج الشركات التي تحقق أداء جيدا، وطرح أرامكو قد يفتح الطريق في المستقبل نحو ذلك».

الادراج يؤدي إلى إنشاء أكبر صندوق للاستثمارات السيادية في الكون

«بورصة هونغ كونغ»: نعمل بأقصى جهد للفوز بإدراج «أرامكو»

هونغ كونغ ـ رويترز: قال الرئيس التنفيذي لبورصة هونغ كونغ تشارلز لي إن البورصة أجرت محادثات مع شركة أرامكو السعودية وإنها تعمل «بأقصى جهد» للفوز بطرح عام أولي محتمل لشركة النفط العملاقة بقيمة 100 مليار دولار. وقال لي خلال إفادة صحافية بخصوص الأرباح السنوية للبورصة إن التوقيت الآسيوي والوصول لقاعدة رأس المال الصينية ميزتان أساسيتان لإدراج أرامكو المحتمل في هونغ كونغ.

«بتروناس» و«أرامكو» تتفقان على تشييد مصفاة نفط بـ 7 مليارات دولار

كوالالمبور ـ رويترز: أعلن رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبدالرزاق أن شركة أرامكو السعودية ستستثمر 7 مليارات دولار في مصفاة للنفط ستشيدها بتروناس الماليزية.

وقال نجيب إن القرار جرى اتخاذه امس بعد مناقشات بين تنفيذيين كبار من بتروناس وأرامكو لبناء المصفاة، وهي جزء من مشروع التطوير المتكامل للتكرير والبتروكيماويات في بنجيرانج بولاية جوهور في جنوب ماليزيا.

66,5٪ يرون تحسناً كبيراً مقارنة بالأشهر الأولى في العمل

«بيت.كوم»: 68٪ من الموظفين في الشرق الأوسط سعداء بالعمل مع مديريهم

68,8٪ من الموظفين يقولون: السبب الرئيسي لولائهم في العمل يعود إلى مديريهم

كشف استبيان قام به «بيت.كوم» عن آراء الموظفين بشأن مديريهم في العمل وعن مدى تقديرهم لعلاقتهم بهم، ان حوالي 7 من كل 10 مجيبين (67,9٪) بأنهم سعداء بالعمل مع مديريهم، بينما قال 66,5٪ منهم إن هذه العلاقة شهدت تحسنا كبيرا مقارنة بالأشهر الأولى في العمل.

وكشفت نتائج الاستبيان الصادر تحت عنوان «علاقات الموظفين بمدرائهم في شركات الشرق الأوسط»، ان معظم المهنيين في منطقة الشرق الأوسط يحترمون مديريهم في العمل، حيث صرح حوالي ثلثي الموظفين (68,8٪) بأن السبب الرئيسي لولائهم في العمل يعود إلى مديريهم. وفي هذا الإطار، وصف حوالي 44,9٪ من المجيبين علاقتهم مع مديريهم بالمنتجة والودية، بينما اعتبرها 22,2٪ رسمية ولا تتعدى حدود العمل، فيما رآها 30٪ متوازنة ومهنية. من ناحية أخرى، وصف 2,9٪ من المجيبين فقط علاقتهم مع مديريهم بغير المهنية وغير المنتجة. ومن المثير للانتباه أن معظم المهنيين (93,6٪) يبدون اهتماما كبيرا باقامة علاقة مهنية ومثمرة مع مديريهم.

وفيما يتعلق بالأداء في العمل، طرح الاستبيان سؤالا عن أهمية العلاقة الوطيدة بين الموظفين والمديرين، حيث أجاب حوالي النصف (54,5٪) بأن أداءهم الوظيفي يعتمد على علاقتهم مع مديرهم المباشر، فيما أكد حوالي ثلاثة أرباع (71,4٪) المجيبين على الدور الكبير الذي يلعبه مديرهم في نجاحهم المهني. وإضافة إلى ذلك، صرح أكثر من 8 من كل 10 مجيبين (82، 1٪) بأن علاقتهم بمديريهم تؤثر على سعادتهم في العمل.

ووفقا للاستبيان فقد أكد أكثر من 8 من كل 10 مجيبين (82,7٪) بأن مديريهم المباشرين يشجعونهم على أداء المهام المليئة بالتحديات، كما بينت النسبة ذاتها تقريبا (83,6٪) بأن مديريهم يبدون اهتماما كبيرا باقامة علاقة منتجة ومهنية مع موظفيهم. وبالنسبة لسياسة التواصل المفتوح، صرح ثلاثة أرباع المجيبين (74,6٪) بأن مديريهم يتبعون هذه السياسة في العمل.

ومن أجل توطيد علاقة الموظفين بمديريهم، ذكر المجيبون بأن «اتخاذ المبادرة وتقديم المساندة» (67,5٪) و«طرح الأسئلة والحصول على الدعم باستمرار» (22,9٪) هي من أهم المجالات التي يجب تطويرها والعمل على تحسينها من أجل تعزيز العلاقة بين المديرين والموظفين. وبالنسبة للأمور التي يجب على المدراء تجنبها للحفاظ على علاقة جيدة مع موظفيهم، فقد شملت: «التقليل من الاحترام» (27,6٪) و«غياب التواصل الصريح والمنفتح» (26,7).

يسهم بتقديم خدمات أفضل ويحسن ولاء ورضا العملاء

«كلية لندن»: تواجد المديرين في العمل يزيد إنتاجية الموظفين

أشار تقرير صادر عن كلية لندن للأعمال الى أن حضور المسؤولين والمديرين الدائم وتفاعلهم مع الموظفين يشكل عاملا مهما جدا لتحقيق النجاح في منطقة الخليج العربي. وأفاد التقرير بأن هناك أهمية كبيرة لتعزيز مشاركة الموظفين، حيث يسهم هذا الإدماج في زيادة الإنتاجية وتقديم خدمات أفضل للعملاء، كما يحسن من ولاء ورضى العملاء، مما يقود إلى حصول الشركات على نتائج أفضل. كما يعد تعزيز مشاركة الموظفين مفتاحا أساسيا لنجاح الأعمال، سواء في المنظمات الربحية الخاصة أو المؤسسات الحكومية الهادفة للوصول إلى رضى السكان، وحتى في المنظمات الخيرية الهادفة لتقديم خدمات أفضل.

وأظهر التقرير أن تعزيز مشاركة الموظفين إلى الحد الذي يقوي شغفهم بعملهم والتزامهم تجاه المنظمة والقيادة واستعدادهم لتقديم مجهودات غير مشروطة، يلقى الاهتمام الأكبر في قطاع الأعمال في وقتنا الحاضر.

وأشار التقرير إلى أن منطقة الخليج تتميز بنوعية مختلفة من الحوكمة، حيث تختلف في أنماط توزيع السلطة بين التنفيذيين والإدارات المتوسطة والموظفين عن باقي أرجاء العالم. ويقدر الموظفون في منطقة الخليج ناحية الأمان الوظيفي وامتلاك مسيرة مهنية واضحة بشكل أكبر من نظرائهم في الغرب.

وقال التقرير: «من المهم معرفة أنه وعلى الرغم من تمتع المديرين في منطقة الخليج بصلاحيات كاملة لاتخاذ القرار، فإن الدين الإسلامي، الذي يعتمد عليه كفكر يوجه الحياة اليومية، ينص على ضرورة قيام المديرين بالاستشارة وفهم احتياجات الموظفين قبل اتخاذهم لأي قرارات مهمة. وتنص دراستنا على أن تفاعل المديرين مع الموظفين يملك أهمية كبيرة في منطقة الخليج. وعلى الرغم من امتلاك المديرين الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرارات، فإن عدم تواجدهم وطلبهم للمشورة ومحاولة فهم احتياجات موظفيهم بشكل كامل لن يترك لهم الفرصة لتحفيز وإدماج العاملين بالشكل الأمثل».